تضافر الجهود الخيرة .. وتراص الصفوف في وطن الـ 22 من مايو العظيم طريق النهوض والبناء والازدهار

علي عبدالله صالح – رئيس الجمهورية

14 أكتوبر

الخميس 15 نوفمبر 2007م - العدد (13937)

مجلس النواب لدى اطلاعه إلى إيضاحات عدد من الوزراء:

التأكيد على مواصلة النجاحات المحققة في هذه الوزارات

□ صنعاء / سبأ:

اطلع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيي علي الراعي نائب رئيس المجلس على البيان الصادر عن الاتحاد البرلماني العربي ،الذي استنكر فيه زيارة الملك الاسباني خوان كارلوس لمدينتي سبتة ومليلة المغربيتين اللتين تحتلهما اسبانيا .

وأشار البيان إلى ان هذه الزيارة المفاجئة شكلت صدمة قوية لمشاعر الشعب المغربي الشقيق واستفزازا لمشاعر الشعوب العربية بالنظر إلى ان المدينتين هما مدينتان مغربيتان من حيث التاريخ والجغرافيا، منوها بان الاحتلال الاسباني لا يمكن ان يلغي الهوية المغربية لهما مهما طال أمده.

وأوضح البيان إلى ان الاتحاد البرلماني العربي الذي وقف دائما متضامنا مع المملكة المغربية الشقيقة حول هذه القضية يؤكد مجددا دعمه القوي لموقف المغرب، كما يعرب الاتحاد عن إدانته الشديدة لهذه الزيارة التي أثارت مشاعر الغضب والاستنكار داخل المغرب وخارجة، والتي من شأنها أن تسيء إلى العلاقات المغربية الإسبانية التي يحرص الطرفان على تواصلها وتوطيدها .

ودعا الاتحاد البرلماني العربي الحكومة الاسبانية إلى مواصلة الحوار الجاد مع المملكة المغربية الشقيقة لإيجاد حل سلمي لمشكلة المدينتين المحتلتين حتى لا تتحول هذه المشكلة إلى بؤرة توتر في شمال إفريقيا .

وناشد الاتحاد البرلماني العربي في بيانه الذي استعرضه مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس جميع الحكومات والمنظمات العربية وجميع البرلمانيين في اليمن والمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية مساندة موقف المغرب العادل وحقه الثابت في استرجاع المدينتين المحتلتين وبسط سيادته عليهما ضمانا لوحدة ترابه .

من جهة أخرى، وفي إطار ممارسة المجلس لمهامه الرقابية استمع إلى ردود إيضاحية من عدد من الوزراء على استفسارات أعضاء المجلس حول قضايا تتصل بمهام الوزارات التي يرأسونها، حيث أوضح الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات في معرض رده على سؤال بشأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة عند إقرار برنامجها العام بتنفيذ المرحلة الثانية من قانون الوظائف والمرتبات والأجور، ان الحكومة اتخذت مجموعة من الخطوات والإجراءات للانتقال إلى المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات تمثلت في إعداد آلية متكاملة لتنفيذ المرحلة تضمنها قرار مجلس الوزراء رقم (397) لسنة 2007م بشان الإجراءات التنفيذية للمرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للأجور وقرار مجلس الوزراء رقم 287 لسنة 2007م بشأن استكمال تنفيذ مهام المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والقانون رقم 43 لسنة 2005م..

مبيناً أن من أهم ملامح هذه الآلية تخفيف الضغط بين الحدين الأدنى والأعلى للرواتب إلى أربعة أمثال في القطاع المدني وأربعة أمثال ونصف في القطاع العسكري وإعادة النظر في أسس بناء جدول الرواتب تضمن وجود فروق مناسبة مع متطلبات شغل الوظائف وسياسات الترقية والترفيع مستقبلا ومنح المتقاعدين في الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات 50 بالمائة من الزيادة المقابلة لدرجاتهم عند الإحالة للتقاعد ومنح المتقاعدين في صندوق تقاعد الدفاع والداخلية (50 بالمائة) من الزيادة الممنوحة للعاملين على مستوى الرتبة وكذا ربط الانتقال إلى المرحلة الثانية والتمتع بمزايها باستكمال وحدات الخدمة العامة معالجة الإصلاحات الإدارية والمؤسسية التي كلفت بانجازها خلال المرحلة الأولى من الإستراتيجية، لافتا إلى إقرار مصفوفة بالإصلاحات الجديدة المطلوبة في المرحلة الثانية .

وأشار الصوفي إلى انه في ضوء الأسس والمعايير التي تضمنها قرار مجلس الوزراء السابق ذكره اعتمدت الحكومة مبلغ لمواجهة الزيادات المترتبة على الانتقال إلى المرحلة الثانية.. منوها إلى ان وزارة الخدمة المدنية والتأمينات قامت في ضوء قراري مجلس الوزراء المشار اليهما أعلاه بإصدار عدد من التعاميم إلى وحدات الخدمة العامة لتوضيح آلية ومتطلبات الانتقال إلى المرحلة الثانية من الإستراتيجية أهمها استكمال كافة المهام المتبقية من المرحلة الأولى والاستعداد للمرحلة الثانية .

وأفاد وزير الخدمة والتأمينات ان هناك مجموعة من الإرشادات والنماذج الصادرة عن الوزارة التي توجب على وحدات الخدمة العامة تعبئتها للوقوف على مدى نجاحها في انجاز الإصلاحات المتعلقة بالمرحلة الأولى وجاهزيتها للانتقال إلى المرحلة الثانية وذلك من خلال وضع القوى العاملة ومتغيراتها من يونيو 2005 وحتى أغسطس 2007م والإضافات على كشف الراتب خلال المرحلة الأولى والتنزيلات من كشف الراتب خلال المرحلة الأولى والحالات التي لم يتم نقلها إلى الهيكل العام خلال المرحلة الأولى وأسباب ذلك وكذا حالات الاختلال التي تم نقلها إلى الهيكل العام بالمخالفة للقواعد ومطابقة كشف راتب أغسطس 2007م مع حافظة الدوام بالإضافة إلى إقرار ممارسة المهام الوظيفية من قبل كل موظف .

لافتا كذلك إلى التعميم الصادر عن الوزارة بشأن الإجراءات التنفيذية لمنح الزيادة المستحقة للمرحلة الثانية من الإستراتيجية للجهات التي استكملت متطلبات الانتقال اليها . مشيرا إلى مجموعة من النماذج والاستمارات المستخدمة لتحديد استحقاق زيادة المرحلة الثانية وإرشادات عن كيفية استخدامها على ان تقوم وحدات الخدمة العامة بموافاة الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات بكشوفات المستحقين للزيادة خلال أسبوعين من تاريخ إصدار التعميم الصادر في 15 / 11 / 2007م .

وأوضح الأخ خالد حمود الصوفي بان الوزارة مستمرة في متابعة ذلك ليتم الإيفاء بالمستحقات أولا بأول ..منوها أنه قد تم الانتهاء من منح منتسبي وزارة الدفاع والداخلية والأمن مستحقات المرحلة الثانية ابتداء من أكتوبر 2007م .

من جهته قال الأخ وزير الكهرباء والطاقة الدكتور مصطفى بهران في معرض رده على سؤال بشأن تطبيق أحكام الفقرة (4) من المادة رقم (40) من القانون رقم (1) لسنة 2001م بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية التي تقتضي منح تخفيض في تعرفه استهلاك الكهرباء للمقرات الرئيسية للجمعيات الأهلية قدره 50 بالمائة من قيمة استهلاكها: إن إيرادات المؤسسة من الإيرادات العامة للدولة وفقا لنص المادة (88) من الدستور المنظمة للموازنة العامة فإنه لايجوز تخصيص أي إيراد من الإيرادات لوجه معين من أوجه الصرف إلا بقانون والمادة (16) من القانون المالي وتعديلاته نصت بأنه لايجوز تخصيص أي إيراد من الإيرادات لوجه معين من أوجه الصرف إلا بقانون ونصت المادة (25) من نفس القانون على أنه لا يجوز تجنيب أي نوع من الإيرادات أو جانب منها نقدا أو عينا بعيدا عن إيرادات الموازنة إلا بقانون، وإن المؤسسة ليست المعنية بتطبيق نص المادة (40) من قانون الجمعيات استنادا إلى نص المادة (35) من القانون المالي وتعديلاته والتي تنص على أنه يجب على جميع الجهات التي تشملها الموازنات العامة التشاور مع وزارة المالية حول مشروعات القوانين والقرارات التي يترتب عليها أعباء مالية على الموازنات أو تكون ذات سياسة بالنواحي المالية قبل التقدم بمشروعاتها وذلك لبحث مدى إمكانية تدبير الاعتماد المالي اللازم ودراسة الأثر المالي الذي ينشأ عنها .

وفيما يخص تطبيق نص المادة (40) من قانون الجمعيات أفاد الوزير بأنه يتطلب وجوبا على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المشرفة على الجمعيات والمناط بها تطبيق أحكام قانون الجمعيات أن تقدم ضمن موازنتها المالية بالمبالغ اللازمة لتغطية نفقات نصف الاستهلاك المنصوص عليها في المادة (40) ليتم اعتمادها ضمن موازنة الدولة .

وأشار الدكتور مصطفى بهران إلى أن المؤسسة لا تغطي إيراداتها نفقات الإنتاج بسبب اعتماد تسعيرة بيع التيار الكهربائي المنزلي بأسعار لا تساوي 25 بالمائة من قيمة الإنتاج مما يجعل الحكومة تقدم دعما سنويا لتغطية جزء من هذا العجز وفقا لنص المادة (27) من قانون المؤسسات والشركات العامة التي تنص على أنه لايجوز للمؤسسة التي لا تغطي إيراداتها نفقات الإنتاج أو الخدمات أن تتحمل خسائر أكثر مما تحدده الخطة المقرة فإن المؤسسة غير قادرة على تحمل أعباء أو خسائر إضافية.. لافتا إلى أن المؤسسة قد ألغت مجانية التيار الكهربائي الذي كان ممنوحا لموظفي المؤسسة وإدخال كافة استهلاك التيار الكهربائي للموظفين ضمن الإيرادات العامة للمؤسسة .

مفيدا بأنه لسلامة تطبيق الدستور والقانون المتعلق بعدم المساس بالإيرادات العامة للمؤسسة التي تمثل قيمة استهلاك التيار الكهربائي لكافة المنشآت الأهلية والتجارية والحكومية فإن المؤسسة تقوم بتسجيل قراءات عدادات استهلاك التيار الكهرباء لكافة منشآتها واحتسابه ضمن الإيرادات العامة وتقوم بتغطية قيمة ذلك مما هو معتمد مبالغ مالية في موازنة المؤسسة المعتمدة ضمن الموازنة العامة للدولة سنويا.

فيما أفاد الدكتور محمد محمد مطهر نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي لدى إجابته على سؤال بشأن مبررات الإنشاء وآليات التسيير والإشراف على التعليم الموازي ومقدار المبالغ المحصلة من رسوم التعليم الموازي في الجامعات الحكومية ومدى تواجد لوائح مالية تنظم صرف تلك المبالغ، وكيف تشرف الوزارة على الجامعات اليمنية وما هي الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة لتطوير وإصلاح التعليم الجامعي.. أفاد: بأن المبررات التي أدت إلى إدخال النظام الموازي من اجل دعم وتحسين التعليم الجامعي ورفده بموارد تمكنه من التطوير للبرامج والتجهيزات.

وأضاف ان مجالات الصرف للتعليم الموازي في جامعة صنعاء لعام 2006م تصل إلى حوالي (2,400,000) ريال.

وأشار إلى ان موارد التعليم الموازي تصرف في كل جامعة وفق لائحة خاصة، بها كما ان هذه الموارد يتم حاليا وضع نظام عام للصرف منها .

كما أوضح الدكتور مطهر الخطوات والإجراءات التي اتبعتها الوزارة في تطوير التعليم من خلال تنفيذ البرامج الأربعة التي حددتها استراتيجية التعليم العام والبحث العلمي .

كما قدم نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي إيضاحات بشأن التعليم الموازي وأهدافه في تطوير مساهمة الجامعة في خدمة المجتمع من خلال إتاحة الفرص أمام الراغبين الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم النظامي وتعزيز القبول في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، إلى جانب تسهيل التحاق المتقدمين للدراسة في الجامعة ممن لم يحالفهم النجاح في امتحانات القبول في ظل تزايد إعداد الطلبة المتقدمين وعدم مقدرة كليات الجامعة على استيعابهم في التعليم النظامي .

من ناحيته أوضح الدكتور عبدالسلام محمد الجوفي وزير التربية والتعليم أسباب تأخر إطلاق القناة التعليمية على الرغم من استكمال منشآتها وتجهيزاتها وكادرها الفني وذلك ردا على سؤال مطروح من المجلس بهذا الشأن.

كما تطرق إلى الإجراءات والخطوات التي تم البدء بها منذ 1999 م في إطار المشروع الياباني وبالتنسيق مع وزارة الإعلام في هذا المجال سيرا نحو تحقيق إطلاق هذه القناة لتمكينها من أداء رسالتها وانجاز البرامج التعليمية والتوعوية التي ستضطلع بها هذه القناة، إلى جانب برامج توعوية وسياحية هادفة أخرى .

وفي هذا الإطار وبناء على الإجراءات المحددة في اللائحة الداخلية للمجلس المنظمة لآليات تقديم الأسئلة والرد عليها عقب عدد من أعضاء المجلس على جوانب من تلك الردود الإيضاحية المقدمة من الوزراء المعنيين .. حيث أكد المجلس على النجاحات المحققة في هذا الاتجاه .. داعيا إلى مواصلة انجاز الأعمال القائمة وفقا لما جاء في الإيضاحات المقدمة من المسؤولين الحكوميين وبما ينسجم مع القوانين النافذة المتصلة بها وبرامجها الزمنية وحث لجانه الدائمة المختصة على متابعة التنفيذ في إطار الصلاحيات والمهام الدستورية المخولة لها .

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه .. وسيواصل أعماله يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى .

الصوفي : من ملامح آليات المرحلة الثانية لاستراتيجية الأجور تخفيف الضغط بين الحدين الأدنى والأعلى للرواتب

بهران : إيرادات مؤسسة الكهرباء لاتغطي نفقات الإنتاج

رئيس الوزراء لدى لقائه عدداً من أعضاء السفارة والجالية اليمنية في المملكة:

إقامة مجموعة من الاستثمارات النوعية في مناطق مختلفة من اليمن

الثوابت الوطنية خط أحمر لا ينبغي تجاوزه

□ الرياض / سبأ :

التقى الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء أثناء زيارته أمس سفارة بلادنا في الرياض، الإخوة رئيس وأعضاء البعثة الدبلوماسية والعاملين في السفارة وجمعاً من أبناء الجالية اليمنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة .

وتحدث رئيس الوزراء إليهم ناقلا تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .. مستعرضا جملة الجهود والأنشطة الحكومية في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز المناخ الجاذب للاستثمار وتنمية قطاع البنى التحتية في كافة المجالات.. وقال " نمضي في الحكومة بخطوات تعزيز البيئة المؤسسية والتشريعية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية حيث تم إصدار قانون المناقصات والمزايدات الجديد في الوقت الذي بدأت فيه اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد ممارسة مهامها بتقديم عدد من الوزراء والمسؤولين اقرارتهم بالذمة المالية في اتجاه تعزيز عملية المساءلة والشفافية».

ونوه رئيس الوزراء بأهمية المبادرات الاستثمارية للمغتربين اليمنيين في المملكة ودول الخليج في وطنهم الأم .. مشيرا إلى انه يجرى حاليا إنشاء مجموعة من الاستثمارات النوعية والكبيرة في مناطق مختلفة في اليمن وتحديدا في قطاعات التعدين والاسمنت والصناعة .. لافتاً في نفس الوقت إلى عدد من القطاعات الاستثمارية الواعدة وتحديدا في مجال صناعة البتر وكيماويات والسياحة والثروة السمكية بالجوانب التصنيعية والتسويقية المرتبطة بها.. مبرزا الإجراءات الحكومية المتخذة لتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين وتحديث آلية العمل الاستثماري من خلال تفعيل نظام النافذة الواحدة عبر الهيئة العامة للاستثمار على المستويين المركزي والمحلي .

وقال " وفي جانب توفير وتطوير البنى التحتية اللازمة للاستثمار فان الحكومة تنفذ برامج متواصلة كالتوسع في مشاريع الطرقات والتعليم الفني والمهني، والقضاء على مشكلة الفجوة في الطاقة الكهربائية .. موضحا ان دخول محطة مأرب الغازية في مارس من العام المقبل إلى منظومة الشبكة الوطنية ستسد الفجوة المالية الفجوة الحالية ومواجهة الطلب المتنامي للأغراض المختلفة..منوها بالنتائج المتميزة التي خرجت بها الدورة الـ 18 لمجلس التنسيق اليمني السعودي المنعقدة يوم أمس الأول بالرياض، على صعيد تعزيز العلاقات الأخوية اليمنية . السعودية ودعم جهود التنمية اليمنية وتحديدا في قطاعات الكهرباء والصحة والتعليم الفني والمهني.. مبينا ان موضوع المغتربين في المملكة قد تصدر اهتمامات مجلس التنسيق في دورته المنعقدة أمس الأول لما يمثله من أهمية، وانطلاقا من مسؤولية الحكومة تجاه هذه الشريحة المهمة .. وتطرق رئيس الوزراء إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمعالجة أوضاع المتقاعدين العسكريين والأمنيين وإشكالية الأراضي .. موضحا أن الحكومة ستقدم تقريرا شاملا بتلك الإجراءات وإجمالي الحالات التي تم معالجتها والتي تزيد عن 30 ألف شخص إلى مجلسي النواب والشورى للوقوف اماها والإحاطة بها، وقال: " إننا نرفض أي عمل أو توجه لاستغلال مثل هذه الإشكاليات التي قد تحدث في أي بلد في العالم للتشكيك في الوحدة والثورة والجمهورية».

وأكد الدكتور مجور أن تلك الثوابت الوطنية هي خط احمر لا ينبغي تجاوزه بأي حال من الأحوال وتحت أي ذريعة كانت .

وكان الأخ محمد علي محسن سفير بلادنا في الرياض قد تحدث بكلمة ترحيبية عبر فيها عن التقدير والامتنان للدكتور علي مجور وحرصه على زيارة السفارة والاطلاع على نشاطها ومستوى الخدمات التي تقدمها لليمنيين المغتربين في المملكة ورعايتها لشؤونهم المختلفة .

حضر اللقاء الأخ الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية والإخوة الوزراء أعضاء الجانب اليمني في مجلس التنسيق اليمني السعودي وبقية الوفد المرافق للأخ رئيس الوزراء في زيارته للمملكة .

مناقشة سبل دعم التعاون الأمني بين اليمن والمملكة

وزير الداخلية : نعمل كجهاز أمني واحد في اليمن أو السعودية

وزير الداخلية السعودي :أمن المملكة من أمن اليمن .. ونشجع استقدام العمالة اليمنية

□ الرياض / سبأ :

اجتمع الدكتور رشاد محمد العليمي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية مساء أمس الأول في الرياض مع صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي . وجرى خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات الأمنية ذات الاهتمام المشترك وسبل تطوير ودعم التعاون الأمني في إطار الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين الشقيقين.

وفي رده على أسئلة الصحفيين عقب الاجتماع أعرب نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عن ارتياحه لمباحثاته مع سمو الأمير نايف لاستفادة الجانبين من تجاربهما وخبراتهما في العمل الأمني .

وقال : "تناقشنا حول الكثير من القضايا التي تهم البلدين ، ونحن على تواصل دائم ومباشر ونعمل كجهاز أمني واحد سواء في اليمن أو في السعودية ، وبالتالي نحن نعمل كجهاز أمني واحد وننسق ونتشاور بشكل مباشر وبقنوات مباشرة " .

وحول الإحكام القضائية الصادرة في اليمن ضد عناصر القاعدة أشار الدكتور رشاد العليمي إلى أن القضاء مستقل ولا علاقة للأجهزة الأمنية بالإحكام التي تصدر من القضاء .. مؤكدا قبول هذه الأحكام باعتبارها صادرة عن السلطة القضائية.

من جانبه قال صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ان الأمن في اليمن والمملكة أمن واحد و أن كل مسؤول عن قطاع يتباحث مع نظيره بدون تردد وعبر اتصالات مباشرة وأن هناك تبادلا دائم للمعلومات وتعاونا على أفضل مستوى.

وحول الممتلكات في المناطق المتداخلة على الحدود بين البلدين أوضح الأمير نايف بن عبد العزيز أن هذا الأمر تم الاتفاق عليه وفق اتفاقية الحدود بين البلدين .

وعن ظاهرة التسلل عبر حدود البلدين وجهود الحكومة اليمنية حيالها، قال الأمير نايف " هذه معاناة متساوون فيها .. إخواننا اليمنيون كجهات مسؤولة تحارب هذه الظاهرة محاربة كبيرة مثل ما نحن نحاربها ، فلا بد أن تعطي هذه الجهود النتائج المرجوة إن شاء الله ، واليوم فعلا بدأت تعطي النتائج " .

ونفى وزير الداخلية السعودي ما إذا كان هناك مطالب خاصة للعمالة اليمنية في المملكة .

وقال " أحيانا قد يكون هناك متسللون بطريقة غير مشروعة أو متخلفون عن الحج أو العمرة أو الزيارة ، فهؤلاء نعيدهم إلى اليمن ، وهذا بعلم السلطات اليمنية فبعض وسائل الإعلام ترى في إعادتهم وكأننا أعدنا عمالة، و العمالة اليمنية عندنا تفوق ثمانمائة ألف ، ونرحب بالعمالة اليمنية أكثر من ترحيبنا باي عمالة ، مع احترامنا للجميع "

وأكد الأمير نايف تشجيع بلاده لرجال الأعمال والشركات لاستقدام العمالة اليمنية باعتبار ان لدى اليمن قدرات فنية يمكن الاستفادة منها.

وفي سؤال عن ظهور بعض المشاكل مؤخرا على حدود المملكة مع اليمن نفى وزير الداخلية السعودي وجود أية مشاكل بين الحكومتين .. مشيرا إلى أنه في بعض الأحيان تكون هناك مشاكل بين المواطنين سواء سعوديين أو يمنيين وتحل في وقتها.

وحول عدم تبني الأمم المتحدة المؤتمر الأول لمكافحة الإرهاب واحتمال توقفه وعدم إقامة النسخة الثانية منه قال الأمير نايف بن عبد العزيز "لا قرارات مؤتمر الرياض واضحة ولا تزال المملكة تأمل بأن تتجسد هذه القرارات كعمل إن شاء الله تعالى ، ولا بد أن تتبناها الدول التي شاركت وهي كل دولها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ونحن نعمل بالتعاون مع الدول الأخرى " .

وأوضح وزير الداخلية السعودي أن الخلية التي فككتها أجهزة الأمن السعودية ضمن الخلايا السبع وكانت تخطط للهجوم على سجن الرويس بجدة تضم عناصر من جنسيات متعددة .. مشيرا إلى أن اليمنيين يعانون من تلك العناصر.

وقال "إخواننا في اليمن يحثون على العمل بقوة تجاه من ينخرطون في هذا السلك " .. مؤكدا أن التحقيق مع عناصر خلية الرويس مستمر وفي القريب سينتهي إن شاء الله وسيحالون للقضاء.

وعن التعزيزات الأمنية التي ستفرض على حدود المملكة مع بقية الدول .. قال وزير الداخلية السعودي " مسألة حدودنا مع اليمن منتهية ، ومتفقون على كل شيء ، ونحن الآن نعمل على التعزيز المشترك وهم على اطلاع بكل تصرفاتنا ، ونأمل إن شاء الله أننا ننفذ البرنامج الأمني الحدودي لكل حدود المملكة البرية والبحرية مع شركات ذات قدرات مؤهلة" .

مدارات

أولويات غائبة

عبدالقوي الأشول

قديماً قالوا باب النجار مخلوع.. أمر ينطبق على حال الصحفيين في بلادنا، الشريحة التي تشكل الرأي العام وتدلي بدلوها في الكثير من قضايا الشأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.. ويفترض أن تكون شريحة الصحفيين بفئاتها المهنية والإبداعية من بين أبرز المنظمات المهنية مكانة، وأن تمثل واجهتها النقابية نموذجاً يحتذى به.. من حيث قدرة تلك النقابة على تمثيل الوسط الصحفي والدفاع عن حقوقه وقضاياه، ناهيك عن حضورها الفاعل في سن القوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم ضوابط العمل الصحفي ومقاييس الأداء التي ينبغي لها أن تكون نابعة من شعور حقيقي مسؤول يعي أهمية الكلمة ودورها في تشكيل الرأي العام .

أما على الصعيد الداخلي أو ما يتعلق بالوضع الداخلي لمن يعملون في بلاط صاحبة الجلالة.. فينبغي أن تكون النقابة حاضرة وفاعلة في توفير الحد الأدنى من مقومات مهنة راقية كمهنة الصحافة.. مهنة تتوفر معها الحقوق الأساسية للصحفيين وحضور مثمر وفاعل في بعض الظروف الشخصية لأعضاء النقابة الا أن غياب هذا العامل بات بارزاً وتتم إثارته أو تناوله كلما استجدت الدورات الانتخابية التي تحمل عناوين عمل ومطالب عديدة تنتهي إثر كل مؤتمر انتخابي إلى الجمود والنسيان وتفرق الشمل، وغياب صلة تواصل النقابة الأم بالفروع.. حال ربما بدت معه معاناة الزملاء في المهن الحياتية.. شأن لا علاقة ولا دور للنقابة فيه حتى أن فكرة إنشاء صندوق خاص بمثل هذه الظروف يتم الاستقطاع له من رواتبنا الشخصية تعثر ولم تجد الفكرة طريقها للتنفيذ، في حين أن بمقدور النقابة من خلال صندوق كهذا نجدة الزملاء في محنهم.. خصوصا المرضية التي تحتاج العلاج خارج الوطن.

مايدعو فروع النقابات بالمحافظات والمرافق الإعلامية إلى التفكير الجدي بمثل هذا الصندوق الذي لو إنشئ سيساهم في التخفيف من معاناة الكثير من الزملاء والزميلات عبر مايمكن إن يقدم من مساهمة مالية في هذا الاتجاه الذي من اجله تنشأ مثل تلك الصناديق، أما على الصعيد الآخر.. فيمكن في صورة مباني الفروع البائسة الخالية من أي نشاط يومئ بتواجدها، وهو حال لايمكن تخيله في نقابة مهنية مثل نقابة الصحفيين التي من أبرز صور حضورها وتواجدها.. تبني فكرة الأنشطة والندوات والدراسات التي يمكن إن يكون للحضور الصحفي فيها تأثير وفائدة.

ألا أن مايؤسف له أن الفروع تبدو خاوية على عروشها.. بائسة للغاية غير مرتبطة بالوسط الصحفي، ولا يأتي التذكير بمثل هذه الفروع الا في الدورة الانتخابية للنقابة التي هي الأخرى تبدو تجسيدا للاشيء ..ولا أمل في تبدل الحال طالما بقيت الأوضاع كما هي على هيئتها الراهنة.